

Distr.: General
3 May 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٧

٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

لمحة عامة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، ٢٠١٧

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقريراً يقدم لمحة عامة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية

في أفريقيا خلال عام ٢٠١٧.



الرجاء إعادة استعمال الورق

300517 180517 17-07107 (A)



لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة في أفريقيا

[الأصل: بالعربية والإنكليزية والفرنسية]

أولا - مقدمة

١ - في عام ٢٠١٦، شهد النمو الاقتصادي العام في أفريقيا انخفاضاً شديداً، حيث انخفض إلى ١,٧ في المائة، أي أقل من متوسط النمو في البلدان النامية البالغ ٣,٨ في المائة. وقد تأثر هذا الأداء في النمو إلى حد بعيد بالنتائج التي تحققت في أكبر ستة اقتصادات أفريقية، وهو يخفي النمو الملحوظ الذي حققه ٣٢ بلداً في عام ٢٠١٦، والبالغ ٣ في المائة على الأقل. وبوجه عام، فقد دعم الاستهلاك الخاص، والاستثمار الخاص (في الهياكل الأساسية في عدة بلدان) هذا النمو الإيجابي الناتج، بفضل ما تحقّق من أوجه تحسّن في بيعات الأعمال التجارية والاستثمار في كثير من البلدان.

٢ - وعلى الرغم من أن أسعار السلع الأساسية بدأت تنتعش من بداية عام ٢٠١٦، بعد أن انخفضت خلال السنتين السابقتين، فإن هذه الأسعار لا تزال أدنى كثيراً من مستويات عام ٢٠١٤. ورغم هذا، فقد تباطأ النمو في جميع المجموعات الاقتصادية (الاقتصادات المصدرة للنفط، والاقتصادات المستوردة للنفط، والاقتصادات الغنية بالمعادن)، إذ سجّل ٠,٨ في المائة، و ٢,٥ في المائة، و ٢,٢ في المائة على التوالي، في عام ٢٠١٦. وقد أدى هذا التباطؤ إلى تفاوت أداء النمو في المناطق دون الإقليمية، حيث سجلت منطقة شرق أفريقيا أعلى نمو.

٣ - وعلى الصعيد الاجتماعي، يعيش الفقراء في أفريقيا في مستويات دون عتبة الفقر المدقع بدرجة أدنى إلى حد بعيد منها في المناطق الأخرى، حيث بلغ متوسط الاستهلاك ٦٠ في المائة من خط الفقر الدولي. وعلى الرغم من المكاسب العديدة، يظل عدم المساواة أحد التحديات الإنمائية الرئيسية في أفريقيا. وفي أفريقيا ترتفع مستويات عدم المساواة في المتوسط، وتضعف أثر النمو الاقتصادي في الحد من الفقر. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في القارة في ما يتعلق بالمساواة الجنسانية، فإن المكاسب متفاوتة في مختلف البلدان والمناطق دون الإقليمية، ويظل عدم المساواة بين الجنسين، يشكل تحدياً إنمائياً رئيسياً في أفريقيا.

٤ - وتظل التوقعات في القارة على المدى المتوسط إيجابية، تعززها قوة الطلب والاستثمار على الصعيد المحلي (لا سيما في الهياكل الأساسية)، ووجود قطاع قوي في مجال الخدمات، وانتعاش في أسعار السلع الأساسية، وتركيز البلدان المصدرة للنفط على القطاعات غير النفطية. بيد أنه لا تزال هناك مخاطر من حدوث هبوط. إن بطء الانتعاش في الاقتصاد العالمي، والآثار المترتبة على قرار المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مغادرة الاتحاد الأوروبي، أو ما يسمى "Brexit"، على اقتصادات الاتحاد الأوروبي، وغيرها من الاقتصادات العالمية الكبرى، وحالة عدم اليقين في توجه السياسات العامة للإدارة الأمريكية الجديدة، واستمرار التباطؤ الاقتصادي في الصين، وكذلك المخاطر السياسية والأمنية المتصلة بالطقس، كل ذلك لا يزال يشكل تحدياً أمام البلدان الأفريقية. غير أن آفاق النمو على المدى الطويل، بالنسبة لأفريقيا لا تزال واعدة، ذلك لأن أسسه ما زالت قوية نسبياً.

ثانياً - التطورات في الاقتصاد العالمي وآثارها على أفريقيا

٥ - شهد النمو الاقتصادي العالمي انخفاضاً طفيفاً، من ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٦ (الشكل ١)، وهو ما يعكس انخفاضاً طفيفاً في النمو في إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار)، والاستهلاك النهائي للأسر المعيشية. ويرجع ضعف احتمالات النمو العالمي إلى استمرار ضعف الدعائم الأساسية، بصفة أساسية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، ويعزى ذلك في معظم الحالات إلى تراجع أسعار السلع الأساسية غير المعدنية، وانخفاض الاستثمار، وتقلص الأنشطة التجارية، وضعف الطلب، وارتفاع التضخم. غير أن التوقعات على المدى المتوسط تبدو أكثر إيجابية إلى حد ما، إذ يُتوقع أن يرتفع النمو إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٧ بفضل حدوث أداء أقوى متوقع في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة النمو. وقد ترتب على هذا الانخفاض العالمي آثار هامة في أداء التجارة والاستثمار في أفريقيا.

٦ - وقد انخفض النمو في الاقتصادات المتقدمة النمو، من ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٦، ويُتوقع أن يظل متأرجحاً حوالي ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٧. ويفسر هذا بحدوث نمو ضعيف وهش في العديد من الاقتصادات الناضجة. وفي منطقة اليورو، لا يزال الانتعاش مستمراً، حيث بلغت نسبة النمو ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٦ رغم المعوقات الناجمة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. أما في الولايات المتحدة، فقد انخفض النمو من ٢,٤ مائة في عام ٢٠١٥ إلى ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٦، إذ حدث انخفاض في قطاع الطاقة والصناعات التحويلية بسبب الهبوط في أسعار النفط، والارتفاع النسبي في أسعار الصرف، وحدث تراخٍ فيما بين الشركاء التجاريين، وكل هذه عوامل أعاقَت النمو في البلدان المتقدمة النمو. وقد ظل النمو الاقتصادي في اليابان عالقاً عند ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٦، بسبب ضعف الاستهلاك الخاص وانخفاض في عدد شركائها التجاريين الآسيويين.

٧ - وتقلصت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة ١,٢ في المائة، في عام ٢٠١٦، عقب هبوط بلغت نسبته ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، إذ تعرّض كثير من البلدان المصدرة للسلع الأساسية لهزة جراء انخفاض الأسعار، وحالة عدم اليقين في الأوضاع السياسية، ووجود بيئة دولية حرجية. وشهد الاتحاد الروسي نمواً سلبياً بلغت نسبته ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٦، وازداد عمقاً نتيجة التقشف المالي، وحالة الوهن التي شهدتها الاستهلاك والاستثمار على مستوى الأسر المعيشية، والتي تفاقمَت بفعل الجزاءات الدولية. وفي المقابل، شهدت بلدان جنوب شرق أوروبا نمواً إيجابياً بلغت نسبته ١,٩ في المائة، في عام ٢٠١٦، بفضل انخفاض أسعار الطاقة، وتحسن الظروف الاقتصادية في منطقة اليورو. وأحدث الانخفاض في الاستثمارات الخاصة في الصين ضغطاً نزولياً ثقیلاً نسبياً على الناتج المحلي الإجمالي لذلك البلد، الذي يُتوقع أن ينمو بنسبة ٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٦، أي بنسبة أقل قليلاً من السنة السابقة.

٨ - وتظل أوضاع العمالة سيئة على الصعيد العالمي. فقد انخفض معدل البطالة من ٦ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦). وظل معدل البطالة العالمية ثابتاً عند نسبة ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٦، ويعود ذلك أساساً إلى أوجه تحسن حدثت في سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة، في حين واجه العديد من الاقتصادات الناشئة، كالبرازيل، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، صعوبات في هذا الصدد (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦). ويُتوقع أن يشهد

معدل البطالة انخفاضاً هامشياً إلى ٧,٥ في المائة، على الرغم من أن المرجح هو أن يتجاوز العدد المطلق للعاطلين عن العمل حد الـ ٢٠٠ مليون عاطل.

٩ - وظلت ضغوط التضخم على صعيد العالم خافتة في عام ٢٠١٦، حيث بلغت تقديراتها ٠,٧ في المائة في الاقتصادات المتقدمة و ٤,٥ في المائة في الاقتصادات الناشئة والنامية، مقابل ٠,٣ في المائة و ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٥، على التوالي. وقد أدت هذه الحالة أيضاً إلى حدوث تحولات في السياسات النقدية، حيث واصل العديد من الاقتصادات الكبيرة اتخاذ تدابير تيسيرية أو عززتها، في حين اضطر عدد من الاقتصادات النامية إلى تشديد سياساتها النقدية في محاولة لوقف ارتفاع التضخم. وفي البلدان المتقدمة، ارتفع المعدل العام للتضخم من ٠,١ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٦، ويتوقع أن يرتفع إلى ١,٤ في المائة في عام ٢٠١٧ بفضل الانتعاش في الأسعار الاقتصادية وتحسن النشاط الاقتصادي. وشهدت معدلات التضخم في الولايات المتحدة ارتفاعاً معتدلاً إلى ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٦، بعد حدوث زيادة جزئية بلغت ٠,١ في المائة في عام ٢٠١٥، حيث ساهمت قوة الدولار، وانخفاض أسعار الطاقة والأغذية، في السيطرة على التضخم. وفي منطقة اليورو، سيؤدي انخفاض أسعار السلع الأساسية والسياسات التخفيفية في القيود النقدية إلى جذب التضخم نحو الاتجاه المعاكس، فلن يتيح له سوى زيادة قدرها ٠,٣ في المائة فقط في عام ٢٠١٦. وخفّت ضغوط التضخم قليلاً في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث انخفضت من ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٥، إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٦. ومع ذلك فقد واجه العديد من البلدان المصدرة للنفط ضغوطاً تضخمية عالية، حيث انخفضت قيمة عملاتها في مواجهة الصدمات في الأسعار (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ٢٠١٦).

١٠ - تظل التوقعات المتوسطة الأجل، رغم تفاؤلها، تنذر باحتمالات حدوث تراجع كبير، حيث تبدو الآفاق بالنسبة إلى الاقتصادات المتقدمة، في معظمها، قاتمة. وفي الاقتصادات المتقدمة، تشتد أوجه القلق إزاء احتمالات النمو على المدى المتوسط في ضوء انخفاض الطلب الكلي، واتساع الفوارق بين الناس وشيوخة السكان. وظلت معدلات التبادل التجاري غير الموازية تكشف باستمرار أوجه الضعف الهيكلي لعدد من الاقتصادات الناشئة والنامية المصدرة للسلع الأساسية، وهي أوجه ضعف زادت ارتفاعاً جراء السياسات النقدية المتباينة للاقتصادات المتقدمة. وبسبب انخفاض هوامش الأمان المالي، تواجه السلطات النقدية في العديد من الاقتصادات النامية والناشئة صعوبات في الاستجابة لأوجه القلق المتعلقة بالنمو، بإدارة التضخم، وحسابات رأس المال، والثقة في الأعمال التجارية. وعلاوة على ذلك، فإن انخفاض إمكانات النمو على المدى المتوسط لدى الشركاء التجاريين في القارة يضعف احتمالات تحقيق نموها الاقتصادي. ولما كانت جميع الأمور الأخرى متساوية، فإن الآثار غير المباشرة المترتبة في الاقتصادات الأفريقية قد تشمل انخفاض الطلب على صادراتها، وتناقص جاذبية الاستثمار، إلى جانب زيادة مدفوعات الفوائد، إذ تصبح الأسواق المالية العالمية أكثر تشدداً ومتقلبةً بصورة مطردة (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٦، و ٢٠١٦ ب).

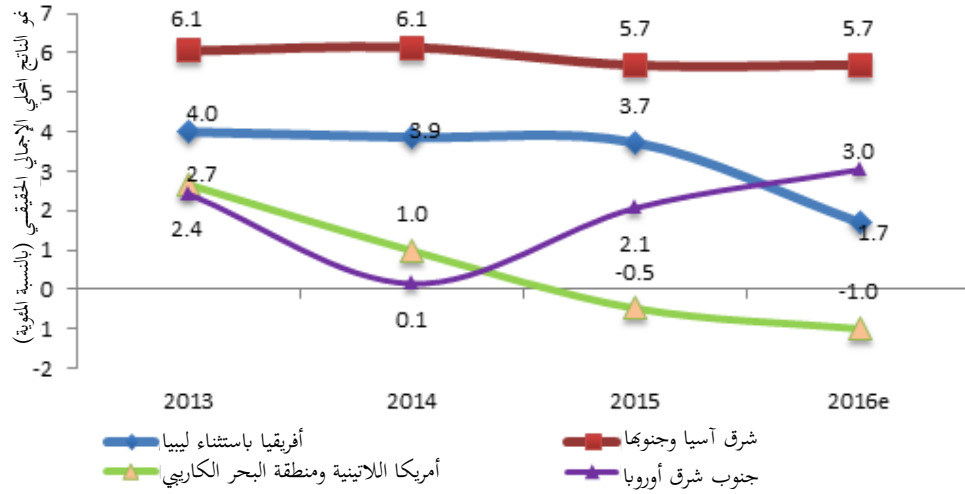
ثالثاً - أداء الاقتصادات الأفريقية وآفاقها

١١ - انخفض النمو في أفريقيا من ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٦، نتيجة لضعف الظروف الاقتصادية على الصعيد العالمي، واستمرار انخفاض أسعار النفط، وسوء الأحوال

الجوية (الشكل ١). وفي مناطق الاقتصادات النامية، يتجاوز معدل النمو في أفريقيا معدل في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي تقلص بنسبة ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٦.

الشكل ١

النمو الاقتصادي في أفريقيا وفي البلدان ذات الاقتصادات الناشئة والنامية، ٢٠١٣-٢٠١٦



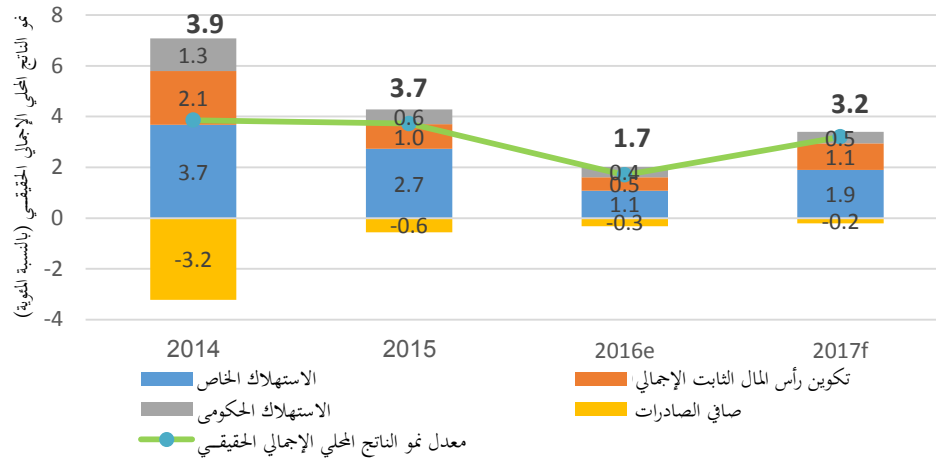
المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استناداً إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (٢٠١٦)، ووحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست (٢٠١٦).

ألف - الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص باعتبارهما المحرك الرئيسي للنمو

١٢ - كان من شأن المساهمات الإيجابية للاستهلاك الخاص والحكومي وكذلك الاستثمار أن دعمت النمو الاقتصادي في أفريقيا إلى حد كبير. فقد انخفض الاستهلاك الحكومي قليلاً بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية، من ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٦ (الشكل ٢). وبالمثل، انخفض نمو إجمالي تكوين رأس المال بنسبة ٠,٥ نقطة مئوية تقريباً، من ١ في المائة إلى ٠,٥ في المائة (ويرجع ذلك في معظمه إلى انخفاض أسعار النفط، وتباطؤ الطلب في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الصين، واستمرار الضغوط على العملات، وقيود الاستيراد). وانخفض صافي إسهام الصادرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٦، بسبب انخفاض عائدات الصادرات، نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية، وضعف الطلب الخارجي. وانخفض إسهام الاستهلاك الخاص أيضاً، من ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١,٠ في المائة في عام ٢٠١٦، بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي الناجم عن سوء الأحوال الجوية، وحدوث زيادة في التضخم، وارتفاع في أسعار الفائدة، على نحو ما حدث في نيجيريا وجنوب أفريقيا.

الشكل ٢

نمو الناتج المحلي الإجمالي والمكونات المرتبطة به في أفريقيا، ٢٠١٧-٢٠١٤



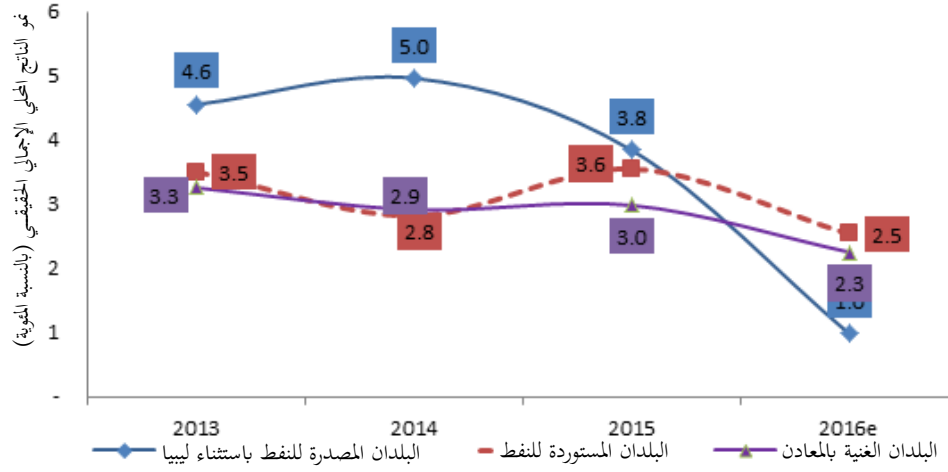
المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استناداً إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (٢٠١٦)، ووحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست (٢٠١٦).

باء - تفاوت النمو فيما بين المجموعات الاقتصادية وفيما بين المناطق، وفي مقدمتها منطقة شرق أفريقيا

١٣ - بدأت أسعار السلع الأساسية تنتعش من بداية عام ٢٠١٦، بعد أن انخفضت خلال السنتين السابقتين، ولكنها ظلت أقل من مستوياتها في عام ٢٠١٤. ورغم هذا الانتعاش، فقد تباطأ النمو في جميع المجموعات الاقتصادية (الاقتصادات المصدرة للنفط، والاقتصادات المستوردة للنفط، والاقتصادات الغنية بالمعادن)، إذ سجل ٠,٨ في المائة، و ٢,٥ في المائة، و ٢,٢ في المائة على التوالي، في عام ٢٠١٦. وانخفض النمو في الاقتصادات المصدرة للنفط من ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١ في المائة في عام ٢٠١٦، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض أسعار النفط الذي لوحظ منذ منتصف عام ٢٠١٤، على الرغم من انتعاش تلك الأسعار في عام ٢٠١٦.

الشكل ٣

أداء النمو في أفريقيا حسب المجموعة الاقتصادية ٢٠١٣ - ٢٠١٦



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استناداً إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (٢٠١٦)، ووحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست (٢٠١٦).

ملحوظة: ع = تقديرات

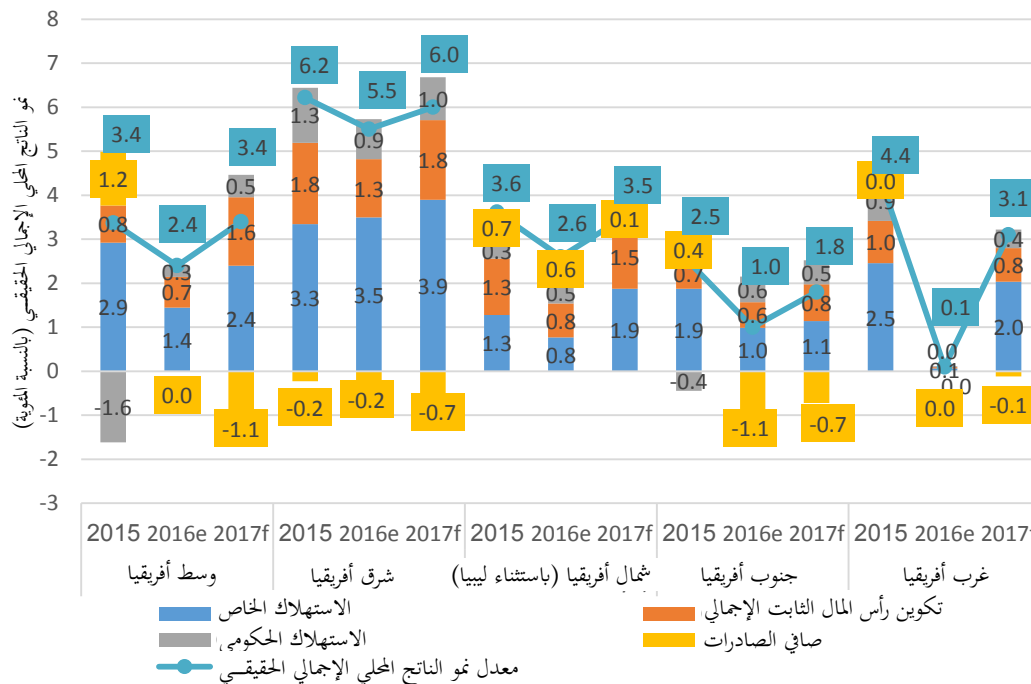
١٤ - من بين المناطق دون الإقليمية الأفريقية، واصلت منطقة شرق أفريقيا تسجيل أعلى معدل نمو، حيث حققت نمواً بنسبة ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٦، وإن انخفض ذلك النمو من النسبة المسجلة في عام ٢٠١٥، وهي ٦,٢ في المائة (انظر الشكل ٤)، ويرجع ذلك أساساً إلى أداء النمو الجيد في إثيوبيا، وكينيا، ورواندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة. وواصل استثمار كينيا في الهياكل الأساسية، وفي استهلاك الأسر المعيشية المنتعش، دفعه حركة النمو في المنطقة دون الإقليمية. غير أن ضعف القطاع السياحي، الذي يرجع إلى شواغل أمنية وإلى ارتفاع أسعار الفائدة التي رفعت تكلفة الائتمان، يمكن أن يؤثر سلباً على النمو في الأجل المتوسط. وفي رواندا، يساعد نمو قطاعي الزراعة والخدمات على دفع حركة النمو، على الرغم من أن انخفاض أسعار السلع الأساسية (البن والشاي)، وضعف الهياكل الأساسية سيظلان يشكلان عائقاً كبيراً. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، كانت قوة الطلب المحلي إلى جانب تزايد الخدمات والصناعة التحويلية هما المحركان الرئيسيان للنمو. ولا يزال الإنفاق العام في الهياكل الأساسية يدفع حركة النمو إيجابياً في إثيوبيا. والنمو في شرق أفريقيا مهياً لأن يستمر ويقود بقية المناطق دون الإقليمية في فترة التوقعات ٢٠١٧-٢٠١٨، يدعمه نمو قوي في بلدان مثل كينيا، ورواندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ومستفيداً من انخفاض أسعار النفط وزيادة الاستثمارات العامة.

١٥ - وشهد النمو في غرب أفريقيا انخفاضاً حاداً، من ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٠,١ في المائة في عام ٢٠١٦ (الشكل ٤)، ويرجع ذلك أساساً إلى الانكماش الاقتصادي في نيجيريا - أكبر اقتصاد في القارة - بسبب انخفاض أسعار النفط، وانخفاض إنتاج النفط، ونقص الطاقة، وارتفاع الأسعار، وندرة العملات الأجنبية، وانكماش الطلب الاستهلاكي. وبالمثل، تباطأ النمو في غانا، في عام ٢٠١٦، ليلغ أدنى معدل له في العقدين الماضيين. وعلى عكس ذلك، أظهرت كوت ديفوار والسنغال أداءً أفضل خلال الفترة، حيث سجلتا معدلي نمو قويين هما ٨ و ٦,٣ في المائة على التوالي. ففي السنغال، ظل

ارتفاع الاستثمار العام والخاص، ولا سيما في الطاقة والهياكل الأساسية، والزراعة، ومصادر الأسماك، والسياحة، والمنسوجات، وتكنولوجيا المعلومات، والتعدين، يشكل أساساً داعماً لنمو الاقتصاد. وفي كوت ديفوار، استند النمو إلى حدوث تحسن في بيئة الاستثمار، وإلى زيادة الإنفاق على الهياكل الأساسية في قطاعي النقل والطاقة. ويُتوقع أن يزداد النمو في غرب أفريقيا إلى حوالي ٣ في المائة في عام ٢٠١٧ وإلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٨، يدعمه في ذلك أساساً تحسن الأداء الاقتصادي في الاقتصادات الكبيرة في المنطقة (مثل كوت ديفوار، وغانا، ونيجيريا). وسيجري التركيز على تنويع الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، وتحقيق زيادة في تدفقات الاستثمار بسبب نظام أسعار الصرف العائم (ولا سيما في نيجيريا)، والانتعاش في أسعار النفط، وزيادة إنتاج النفط، وحدوث تحسن في آفاق النمو، بسبب تحسن ظروف الاقتصاد الكلي، وزيادة الاستثمار العام.

الشكل ٤

أداء النمو في أفريقيا، وعناصر النمو حسب المنطقة دون الإقليمية في الفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٧



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استناداً إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (٢٠١٦)، ووحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست (٢٠١٦).

ملحوظة: e = تقديرات

f = توقعات

١٦ - شهد النمو في الجنوب الأفريقي انخفاضا حادا من ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١,٠ في المائة في عام ٢٠١٦، وهو أدنى معدل بين المناطق دون الإقليمية. ويعكس هذا إلى حد بعيد انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية، والجفاف وانقطاعات التيار الكهربائي، واشتداد الظروف المالية، وانخفاض الثقة لدى الأعمال التجارية والمستهلكين، وهو مما قيد النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٦.

وبالإضافة إلى ذلك، لم ينم الاستثمار إلا بدرجة متواضعة، إذ عرقله استمرار انقطاع الكهرباء، وضعف ثقة قطاع الأعمال التجارية. ولم تكن الإنتاجية في العمل الأقل شأنًا في هذا الصدد، فقد اتبعت اتجاهها نزولياً منذ عام ٢٠١١. وعلى وجه الخصوص، سجلت أنغولا وجنوب أفريقيا نتائج نمو منخفضة جداً، بينما توقف النمو في زامبيا وزمبابوي. وعلى النقيض من ذلك، فقد كان من شأن التحسن الذي تحقق في أداء النمو في موريشيوس وموزامبيق وناميبيا أن خفف حدة الانخفاض في الأداء البطيء للنمو في المنطقة دون الإقليمية. وأدى الانتعاش الاقتصادي في أوروبا، وتيسير السياسات النقدية الذي جرى مؤخراً، إلى زيادة وتيرة النمو في موريشيوس وموزامبيق. غير أن من المتوقع أن يرتفع النمو في الجنوب الأفريقي في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩ إلى ١,٧ في المائة و ٢,٧ في المائة على التوالي، ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة المتوقعة في الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية غير النفطية، كالكهرباء والبناء والتكنولوجيا، وفي التعدين.

١٧ - وشهدت منطقة شمال أفريقيا أيضاً انخفاضاً في النمو، حيث انخفض إلى ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٦، من ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٥، ويرجع ذلك أساساً إلى تباطؤ النمو في الجزائر، ومصر، والمغرب. وفي الجزائر، أدى انخفاض أسعار النفط إلى تثبيط الاستثمار العام والاستهلاك الخاص، في حين تأثر النمو في مصر سلباً بضعف أداء قطاع السياحة وانخفاض العائدات من العملة الأجنبية. أما النمو في المغرب، فقد تعرقل بسبب الجفاف الذي حدث في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وهو ما أثر سلباً على القطاع الزراعي، إلى جانب تأثيره على الاستهلاك الخاص، وكذلك على الإنفاق الحكومي وعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى الرغم من هذا التراجع، يُتوقع أن يرتفع النمو في شمال أفريقيا إلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٧ و ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٨، بفضل تحسن الاستقرار في المجالين السياسي والاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية، وما يترتب على ذلك من زيادة في الثقة لدى الأعمال التجارية (لا سيما في مصر وتونس)، وفي تدفقات المعونة الخارجية، وفي مشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة، على الرغم من التحديات السياسية المستمرة التي تواجهها ليبيا.

جيم - التحول الهيكلي وأداء سوق العمل

١٨ - اتبع التحول الهيكلي في أفريقيا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤ نمطاً ارتبطت فيه الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بانخفاض في كل من حصتي القيمة المضافة والعمالة في القطاع الزراعي. وكانت هذه العملية واضحة بوجه خاص في العلاقة بين العمالة والناتج المحلي الإجمالي للفرد، مما يشير إلى انتقال نسبة كبيرة من العمالة من القطاع الزراعي خلال هذه الفترة. وارتبط هذا أيضاً بانخفاض نمو الإنتاجية الزراعية، من ٩,٩ في المائة في المتوسط، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، إلى متوسط قدره ٤,٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤^(١).

١٩ - وفي قطاع الصناعات التحويلية، ازدادت القيمة المضافة للصناعة التحويلية تدريجياً، حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكنه انخفض بعد ذلك في المراحل العليا من التنمية، مما يشير إلى فشل البلدان الأفريقية في الحفاظ على زخم النمو في هذا القطاع^(٢). غير أن هذا القطاع هو الوحيد الذي زادت فيه الإنتاجية، إذ ارتفعت من ١,٩ في المائة

(١) حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى بيانات منظمة العمل الدولية (٢٠١٦).

(٢) انظر التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، إصدار عام ٢٠١٧.

في عام ٢٠١٣ إلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٤، بينما انخفضت من ٤,٤ في المائة و ٠,٩٦ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٢,٧ في المائة و ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٤، على التوالي. فعند النسبة ٣,٣، كان النمو في إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية أعلى كثيراً منه في منطقة اليورو، حيث بلغ نسبة ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ (مجلس المؤتمرات، ٢٠١٥).

٢٠ - وفي ما يتعلق بقطاع الخدمات، فقد زادت قيمته المضافة باطراد على مدى السنوات الأولى من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، قبل أن ينخفض باطراد في المراحل اللاحقة من التنمية. غير أن حصة العمالة في هذا القطاع استمرت في تحقيق زيادة مطردة خلال هذه الفترة. وهذه الزيادة في حصة العمالة يمكن أن تؤيد القول بأن نسبة أكبر من اليد العاملة قد نُقلت من القطاع الزراعي إلى قطاعات الخدمات ذي الإنتاجية المنخفضة نسبياً (2014 McMillan and others). وانخفضت إنتاجية الخدمات من متوسط قدره ٧,٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ إلى متوسط قدره ٣,٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، وهو أدنى مستوى بين القطاعات الثلاثة التي هي قيد النظر.

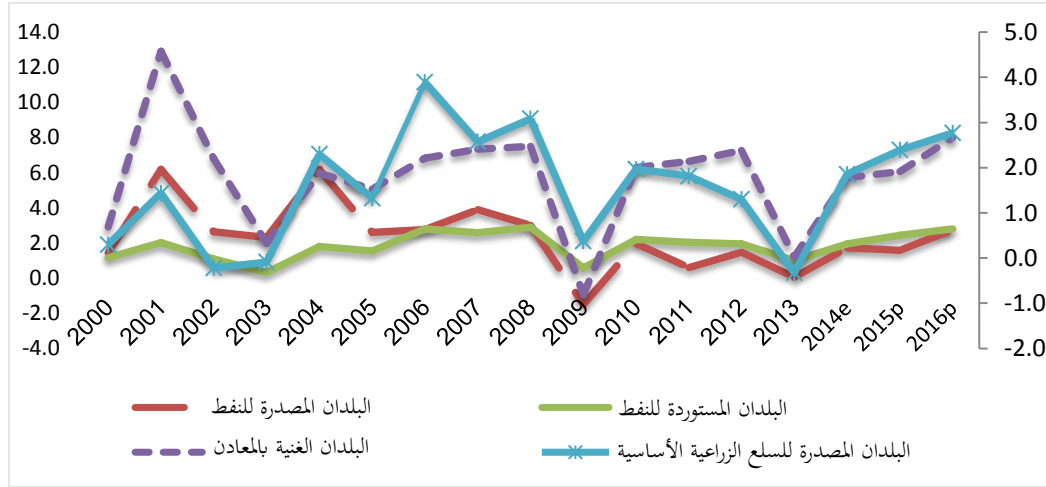
٢١ - لدى النظر إلى التجمعات الاقتصادية، يبين الشكل ٥ أن هناك توقعاً بأن تنمو إنتاجية العمل في جميع المجموعات بمعدل ٢,٨ في المائة في المتوسط، في عام ٢٠١٦، مع انتعاش أسعار السلع الأساسية العالمية، ومع زيادة معظم الاقتصادات استثماراتها في القطاعات غير النفطية، في مسعى إلى تنويع اقتصاداتها. غير أن التوقعات أشارت إلى أن البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة للسلع الأساسية الزراعية، في ضوء نموها البالغ ٢,٤ في المائة، في المتوسط، سوف تنصهر المجموعات من حيث نمو الناتج لكل عامل، على مدى الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

٢٢ - إن إنتاجية اليد العاملة هي إحدى السمات الرئيسية للعملية الدينامية المحركة للتحويل الهيكلي في الاقتصادات الأفريقية. وقد عانت القارة من ضعف في إنتاجية اليد العاملة، ويعزى ذلك أساساً إلى عدم تنويع الأنشطة الاقتصادية لبلدانها. فقد انخفض الناتج لكل عامل من ٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٥، ويُتوقع أن ينمو بنسبة ٢,٣ في المائة، وذلك أقل من متوسط النمو العالمي البالغ ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٦.

٢٣ - واستقرت معدلات مشاركة القوة العاملة ومعدلات البطالة في أفريقيا عند نسبة ٦٩,٧ و ٩,٢ في المائة على التوالي، منذ عام ٢٠١٤، في حين استقرت معدلات البطالة بين الذكور والإناث عند نسبة ٨,٠ في المائة و ١١,١ في المائة على التوالي منذ عام ٢٠١٤. وتعاني المرأة من معدلات بطالة أعلى في جميع المناطق دون الإقليمية، ولكن هذه المعدلات أكثر وضوحاً في منطقة شمال أفريقيا، التي تشهد أسوأ معدلات البطالة بين الإناث، تزيد عن ٥٠ نقطة مئوية في معظم البلدان. وتزداد الفجوات اتساعاً بين الجنسين في معدلات البطالة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالشباب، الذين سجلوا معدل بطالة قدره ١٦,٨ في المائة في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وعلى الرغم من الانكماش الاقتصادي في غرب أفريقيا، يُتوقع أن يتجه النمو في معدلات مشاركة القوة العاملة إلى الارتفاع. ويواصل الجنوب الأفريقي توسيع قوته العاملة على الرغم من الآثار السلبية الناجمة عن انخفاض أسعار السلع الأساسية، في حين سيظل الاستقرار سائداً في مناطق أخرى خلال السنوات المقبلة. ومن المثير للاهتمام أن المرأة في بعض بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي حققت معدلات مشاركة أعلى من الرجل في مجال العمل، على سبيل المثال في بوروندي، وملاوي، وموزامبيق، ورواندا.

الشكل ٥

نمو الإنتاجية بحسب مجموعات البلدان، ٢٠٠٠ - ٢٠١٦



تأتي البلدان الغنية بالمعادن والبلدان المصدرة للمنتجات الزراعية في المحور الثانوي.
المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استناداً إلى بيانات منظمة العمل الدولية (٢٠١٦).
ملحوظة: c = تقديرات؛ p = تقديرات متوقعة

دال - استقرار في العجز المالي والعجز في الحسابات الجارية مقابل إجراء تخفيضات في الاستثمار

٢٤ - ظل العجز المالي العام في أفريقيا في عام ٢٠١٦ كما كان عليه في عام ٢٠١٥، حيث بلغ ٥,٩ في المائة، نتيجة لاستقرار العجز المالي في الجزائر وإثيوبيا، وتقلص العجز المالي في مصر، وانخفاض العجز المالي في نيجيريا، في مواجهة اتساع العجز المالي في أنغولا، وكينيا، وجنوب أفريقيا.

٢٥ - وقد ازداد العجز المالي للبلدان المصدرة للنفط، مدفوعاً إلى حد بعيد بانخفاض أسعار النفط وزيادة استخدام الاحتياطات الخارجية، من ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦. وعلى النقيض من ذلك، شهد العجز المالي للبلدان المستوردة للنفط تحسناً طفيفاً، من ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٥,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦. وكان معدل العجز المالي للبلدان الغنية بالمعادن هو ثاني أعلى المعدلات في القارة، وإن كان قد انخفض قليلاً من ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٦,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦. وعلى الصعيد دون الإقليمي، لا تزال منطقة شمال أفريقيا تظهر أكبر عجز مالي في المنطقة، على الرغم من الانخفاض الطفيف في هذا العجز من ١١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ١٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٦.

٢٦ - وظل عجز الحساب الجاري في القارة مستقراً في عام ٢٠١٦، حيث بلغ ٧,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ لوحظ أيضاً استقرار في هذا الصدد في شمال أفريقيا وجنوبها وغربها. وفي الوقت نفسه، ازداد العجز في الحساب الجاري لدى البلدان المصدرة للنفط من ٧,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥، إلى ٨,٢ في المائة في عام ٢٠١٦. وعوض ذلك نقصان في رصيد الحساب

الجاري من ٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٦، في أوساط البلدان المستوردة للنفط، ومن ٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٦، لدى البلدان الغنية بالمعادن.

هاء - سياسات نقدية صارمة في معظم البلدان

٢٧ - اتبع معظم البلدان، بما في ذلك بعض مراكز القوة الاقتصادية في القارة، مثل نيجيريا ومصر، سياسات نقدية صارمة، للحد من ضعف عملتها، وما يتصل بذلك من تضخم ناجم عن عوامل خارجية. وقد رفعت المصارف المركزية أسعار الفائدة المحددة في سياساتها للحد من الضغوط التضخمية الناجمة عن حدوث انخفاض كبير في قيمة العملات (في بلدان مثل أنغولا ومصر وغيرها)، وارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب الجفاف (في بلدان مثل إثيوبيا وأجزاء من الجنوب الأفريقي).

٢٨ - وعلى النقيض من ذلك، حافظت بلدان مثل الجزائر، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، والمغرب، على مواقف سياسات نقدية فضفاضة خلال هذه الفترة. وخفضت المغرب وكينيا أسعار الفائدة إلى ٢,٣ و ١٠ في المائة على التوالي، بالاستفادة من انخفاض الضغوط التضخمية لتواصل تعزيز الأنشطة الاقتصادية والنمو الاقتصادي لبلديهما، في حين خفضت الجزائر معدل الخصم من ٤,٠ إلى ٣,٥ في المائة للمرة الأولى خلال عقد تقريبا، تحت ضغط انخفاض مستويات السيولة الناجم عن انخفاض أسعار النفط. واتبعت معظم بلدان غرب ووسط أفريقيا سياسات نقدية فضفاضة، لأن عملتها الموحدة (فرنك الاتحاد المالي الأفريقي) مربوطة باليورو. ومن ثم، فقد بقيت سياساتها النقدية فضفاضة، تمشيا مع السياسات النقدية الفضفاضة للغاية للمصرف المركزي الأوروبي.

واو - استمرار انخفاض قيمة العملات المحلية في خضم انخفاض أسعار السلع الأساسية

٢٩ - ظل استمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية خلال السنوات القليلة الماضية، وتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة، وأوجه العجز الكبيرة في الحسابات المالية والحسابات الجارية، تشكل ضغطا نزوليا على العملات المحلية، وهو ما أدى إلى زيادة انخفاض قيمة العملات في معظم الاقتصادات الكبرى في أفريقيا. وقامت بلدان مثل أنغولا، ومصر، ونيجيريا، وغيرها بتخفيض قيمة عملاتها استجابة لارتفاع الطلب على دولار الولايات المتحدة، في مواجهة انخفاض الاحتياطيات الخارجية الناجم عن استمرار انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية. ولما كان فرنك الجماعة المالية الأفريقية مربوطاً باليورو، فإنه يتقلب بالتبادل مع تقلبات اليورو مقابل الدولار. وحافظ المصرف المركزي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على استقرار سعر الفائدة عند نسبة ٣,٥ في المائة، حيث ظل التضخم دون المعدل المستهدف البالغ ٣ في المائة. ومن شأن الاختلاف في النمو بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة أن يضعف اليورو، مما سيؤدي إلى انخفاض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي تدريجيا.

٣٠ - وشهد الرائد الجنوب أفريقي تقلبا في عام ٢٠١٦، مع بعض طفرات نحو الارتفاع، على الرغم من أنه ظل عرضة بوجه عام لانخفاض قيمته بسبب حالة عدم اليقين في السياسات المحلية والسياسات النقدية المشددة في الولايات المتحدة. وعلى النقيض من ذلك، تمكنت بلدان مثل إثيوبيا وغانا من التمسك بالانخفاض الطفيف في عملتها، أو الحفاظ على استقرارها، في حين ارتفعت قيمة الشلن الكيني

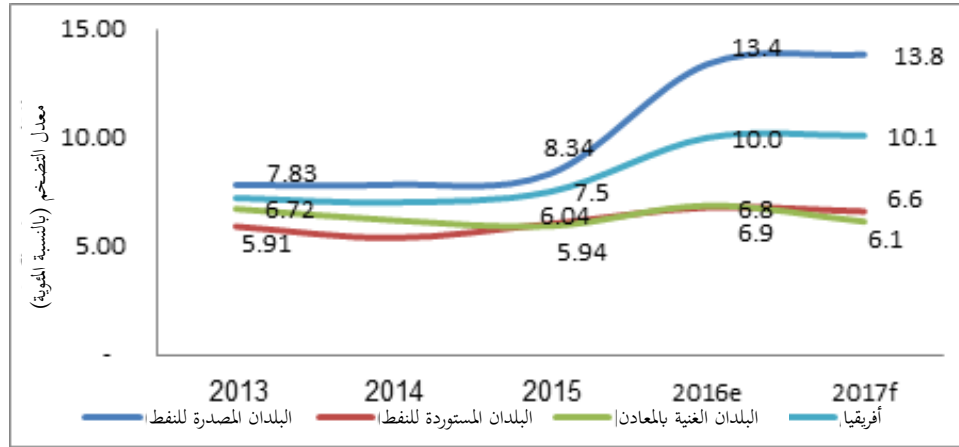
قليلا مقارنة بمستواه في عام ٢٠١٥، بعد تقليص الاعتماد على صادرات سلع معينة، إلى جانب وجود نسبة صحية من الاحتياطات الخارجية.

زاي - زيادة التضخم رغم الانخفاض النسبي في أسعار السلع الأساسية العالمية

٣١ - وبوجه عام، ارتفع التضخم في القارة إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١٦، من ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٥، ويُتوقع أن يظل عند ١٠,١ في المائة في عام ٢٠١٧ (الشكل ٦). وأدت العوامل المحلية في جانب العرض (آثار الجفاف على الإنتاج الزراعي)، والارتفاع في أسعار الكهرباء، وانخفاض قيمة العملة، معاً، إلى ارتفاع التضخم في عام ٢٠١٦. وظل التضخم مرتفعاً نسبياً في البلدان المصدرة للنفط، وهو مما يشير إلى تأثير انخفاض أسعار النفط الناجم عن انخفاض قيمة العملة، إلى جانب حدوث زيادة في أسعار الكهرباء المقننة، وهي زيادة شكلت ضغوطاً على التضخم في بعض البلدان، إلى جانب حدوث ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية وسائر أشكال الطاقة. غير أن انخفاض أسعار النفط أدى إلى بعض الانفراج، ويمكن أن يكون التشديد النقدي قد حد من الضغوط على جانب الطلب في معظم البلدان.

الشكل ٦

التضخم حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠١٣-٢٠١٧



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استناداً إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (٢٠١٦).

ملحوظة: e = تقديرات؛ f = توقعات.

حاء - استمرار الانخفاض في أداء التجارة الأفريقية

٣٢ - على الرغم من تحقيق زيادة بنسبة ١٧,١ في المائة في عام ٢٠١١، تباطأ معدل نمو الصادرات من أفريقيا باستمرار منذ ذلك الحين، حيث انخفض بنسبة ٢٩,٦ في المائة في عام ٢٠١٥ ليبلغ أدنى مستوى له في جميع المناطق (الشكل ٧). وقد حدث ذلك بعد الانتعاش القوي الذي تحقق منذ عام ٢٠١٠ لصادرات أفريقيا التي انتعشت إلى المستويات التي كانت عليها قبل أزمة عام ٢٠٠٨، ويرجع

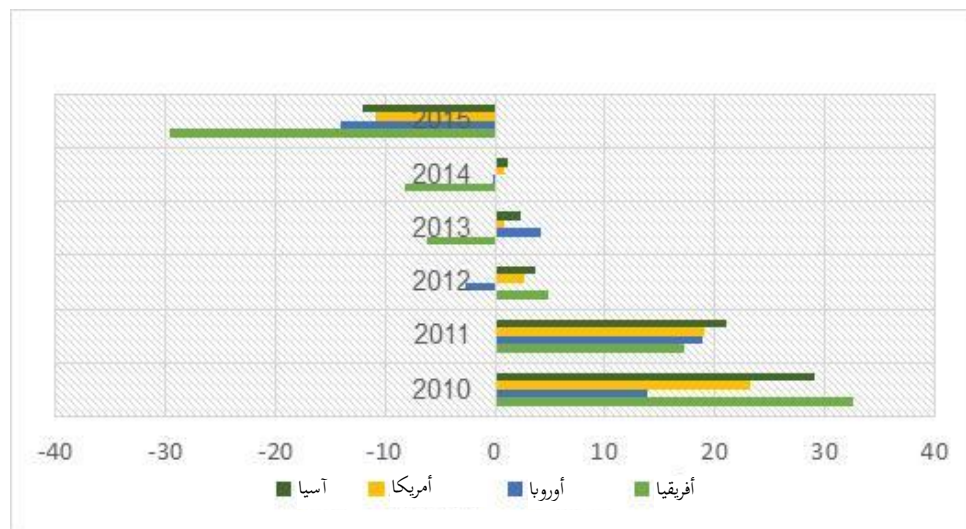
الفضل في ذلك أساساً إلى جملة عوامل من بينها زيادة الإنتاج الزراعي في معظم بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وزيادة الاستثمار في قطاع التعدين في بلدان مثل موزامبيق، والنيجر، وسيراليون، وزامبيا^(٣)، وزيادة الطلب من جانب الصين على السلع الأساسية، وبوجه خاص المعادن الأساسية (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥).

٣٣ - لا تزال صادرات أفريقيا إلى العالم قليلة التنوع، وتهيمن عليها إلى حد بعيد السلع الأساسية، ولا سيما النفط الخام، والغاز، والبنزين. وفي واقع الأمر، شكلت أنواع الوقود نسبة ٥٥ في المائة من الصادرات الأفريقية إلى الشركاء الخارجيين خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، حيث بلغت نسبة السلع المصنعة ١٨ في المائة فقط. غير أن السلع المصنعة لا تزال تهيمن على الواردات الأفريقية، وتتألف أساساً من الآلات الثقيلة والسيارات والمواد الكيميائية، ولا تزال هذه السلع أيضاً تستأثر بأكبر حصة من التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، إذ بلغ متوسطها نحو ٤٣ في المائة من هذه التجارة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، على الرغم من أن دورها هامشي على الصعيد العالمي، إذ لا يزيد عند ١٦ في المائة^(٤).

٣٤ - وجدير بالذكر أن التصنيع في أفريقيا، في حين يتجه نحو قطاع الصناعات التحويلية، فإن حصة هذا القطاع من إجمالي الصادرات الصناعية العالمية لا تزال أقل من ١ في المائة، وهي تنخفض على نحو هامشي منذ عام ٢٠١٠. وبالمثل، فإن حصة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للقارة ظلت تنخفض بقدر يسير ولكن باطراد منذ عام ٢٠١٠، على الرغم من الزيادة النسبية في إنتاجه. وهذا يتطلب تنويعاً استراتيجياً لقاعدة الصادرات في المنطقة مع زيادة القيمة المضافة، لتمكينها من زيادة الاستفادة من مشاركتها المتراكمة مع الأسواق الناشئة مثل أسواق آسيا.

الشكل ٧

معدل نمو الصادرات حسب المناطق الرئيسية (٢٠١٠-٢٠١٥)



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استناداً إلى بيانات الأونكتاد (٢٠١٦).

(٣) انظر: (Chuhan-Pole 2015)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (٢٠١٥).

(٤) يستند حساب الكاتب إلى منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠١٦).

طاء - زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

٣٥ - على الرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي، ظل تدفق صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا مستقرًا، إذ بلغ نحو ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، ويعزى ذلك جزئيًا إلى هشاشة الاقتصاد العالمي، وتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة. وكانت الجهات النهائية الرئيسية لهذا الاستثمار، في عام ٢٠١٦، هي وسط أفريقيا (الكاميرون، والكونغو، وغابون)، والجنوب الأفريقي (موريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا) وشرق أفريقيا (جيبوتي، وسيشيل، وأوغندا). ومن بين هذه المناطق دون الإقليمية، استأثرت منطقة وسط أفريقيا بأكبر تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي (٣,٧ في المائة)، تليها منطقة الجنوب الأفريقي (٢,٨ في المائة) وشرق أفريقيا (٢,٣ في المائة) وشمال أفريقيا (١,٨ في المائة) وغرب أفريقيا (١,٣ في المائة).

٣٦ - وتبين البيانات المتاحة عن استثمارات الحافظة أيضا أن صافي استثمارات الحافظة تدهور إلى ٥,٣ بلايين دولار في عام ٢٠١٤، بالمقارنة مع ٨,٢ بلايين دولار في العام السابق. غير أن جنوب أفريقيا، باعتبارها أحد أكبر المستفيدين من استثمارات الحافظة، سجلت زيادة بنسبة ٧٠ في المائة، في عام ٢٠١٥، عن مستواها في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وتشير التقارير إلى أن استثمارات الحافظة لنيجيريا انخفضت، في الوقت نفسه، بمقدار الثلث عن مستوياتها في عام ٢٠١٤ (مصرف التنمية الأفريقي، ٢٠١٦).

٣٧ - وظلت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا مستقرة أيضا خلال السنوات الأخيرة، وبلغ مجموعها ٥٤ بليون دولار في عام ٢٠١٤، وارتفعت إلى ٥٦ بليون دولار و ٥٩ بليون دولار في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي. وارتفع مجموع الدين من ٢٧,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ٣١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦، ويُتوقع أن يصل إلى ٣٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٧. ويعزى الانخفاض في الاحتياطيات الدولية إلى انخفاض صافي الإقراض في شمال أفريقيا، والبلدان المصدرة للنفط.

٣٨ - وواصلت التحويلات تدفقها المستقر إلى البلدان الأفريقية، حيث بلغ متوسطها ٤,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ و ٤,٥ في المائة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وقد تلقت ليسوتو من التحويلات المالية ما تبلغ نسبته ٣٩,٧ في المائة في المتوسط من ناتجها المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤. وتلقى أربعة بلدان أخرى (كابو فيردي، وجزر القمر، وغامبيا، وليبيريا) من التحويلات المالية ما يزيد عن ١٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤. وعلى النقيض من ذلك، هناك ١٥ بلداً تلقى ما يقل عن ١ في المائة في المتوسط خلال الفترة نفسها. والجدير بالذكر أن هناك خمسة بلدان لا توجد بشأنها بيانات عن هذه الفترة (جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وغينيا الاستوائية، وموريتانيا، والصومال)، ولكنها قد تكون جميعها تلقت مبالغ كبيرة من التحويلات المالية (مصرف التنمية الأفريقي، ٢٠١٦).

رابعا - أداء النمو على المدى المتوسط في أفريقيا: المخاطر والشكوك

٣٩ - يمكن أن يؤثر عدد من المخاطر الداخلية والخارجية على الآفاق المتوسطة الأجل لأفريقيا. ويشكل التباطؤ الذي حدث مؤخرا في النمو الاقتصادي العالمي، والتباطؤ الاقتصادي في الصين، والأداء

الضعيف (على الرغم من تحسنه) في منطقة اليورو، وانخفاض أسعار النفط، وانخفاض قيمة العملات الأفريقية الرئيسية - الذي، رغم كونه مفيداً للصادرات - يُحتمل أن يشكل ضغطاً على الاستقرار النقدي بفعل التضخم الناجم عن عوامل خارجية - مصدر قلق في ما يتعلق بالأداء التجاري الأفريقي في الأجل المتوسط. ويؤثر الانتعاش الضعيف للاقتصاد العالمي على الأداء الأفريقي من خلال التجارة والاستثمار والتحويلات المالية. وعلى الرغم من الزيادة الأخيرة في أسعار النفط، فإن انخفاض هذه الأسعار سيظل يؤثر على البلدان المصدرة للمواد الهيدروكربونية، بالرغم من أن الأثر الصافي قد يكون إيجابياً بالنسبة لأفريقيا ككل. ومن المرجح أن يشكل انخفاض قيمة العملات الأفريقية الرئيسية، الذي ربما يكون مفيداً للصادرات، ضغطاً على الاستقرار النقدي بفعل التضخم الناجم عن عوامل خارجية.

٤٠ - ويمكن أن تؤدي الآثار الناجمة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى إبطاء الاقتصاد العالمي، مع ما يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة في أفريقيا، وذلك أساساً من خلال القنوات التجارية والمالية. والعلاقات التجارية بين أفريقيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، قد تُضعف لأن بعض الصفقات التجارية تحتاج إلى أن يُعاد التفاوض بشأنها في عملية مطولة. وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المملكة المتحدة. كذلك فإن السياسة النقدية الصارمة التي تتبعها الولايات المتحدة تشكل خطراً على المدى المتوسط، وهو ما قد يحول دون بعض التدفقات إلى الأسواق المتطورة.

٤١ - ولا تزال الصدمات المتصلة بالطقس تشكل خطراً على الصعيد الإقليمي، ولا سيما في أجزاء من شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ويمكن أن تضر هذه بالزراعة، التي لا تزال هي مصدر العمل الرئيسي، مفضية بذلك إلى ضعف المحاصيل وزيادة احتمالات حدوث تضخم جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وقد يؤثر الجفاف أيضاً على القدرة على توليد الطاقة الكهرومائية، وهو مما يهدد الجهود التي تبذلها أفريقيا لإضفاء الطابع الأخضر على عملية التصنيع. ولا تزال مسألة الأمن في بعض البلدان الأفريقية قائمة، بخاصة في إثيوبيا، وكينيا، وليبيا، وتونس، حيث أثرت الشواغل الأمنية سلباً على صناعة السياحة. ويمكن أن تكون جماعة بوكو حرام وحركة الشباب في غرب وشرق أفريقيا على التوالي، والاضطرابات السياسية في بعض البلدان الأفريقية، سبباً في تعطيل الأنشطة الاقتصادية المحلية، وفي خفض الاستثمارات الأجنبية في بعض البلدان.

خامساً - الحاجة إلى ربط التغير الهيكلي بالتنمية الاجتماعية

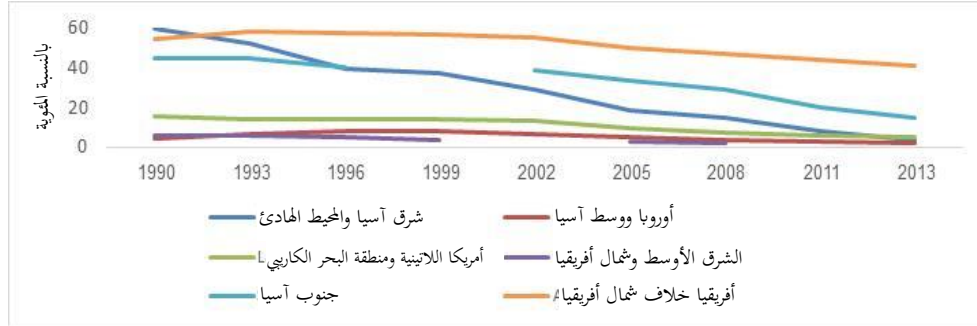
٤٢ - لم يكن للنمو الاقتصادي القوي الذي شهدته بلدان كثيرة في جميع أنحاء أفريقيا، في السنوات الأخيرة، سوى أثر هامشي على الفقر، وبالأرقام المطلقة، فقد بقي عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع عند مستويات عام ٢٠٠٢.

ألف - التحسن في بعض المؤشرات

٤٣ - ارتفعت نسبة عدد الفقراء في أفريقيا، في عام ١٩٩٠، من ٥٤,٣ في المائة إلى ٥٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٢، ولكنها انخفضت منذ ذلك الحين بما يزيد عن الربع، لتبلغ ٤١ في المائة في عام ٢٠١٣. وبوجه عام، انخفض الفقر في أفريقيا بخطى أبطأ إلى حد بعيد منها في مناطق أخرى (الشكل ٨).

الشكل ٨

معدل الفقر عند ١,٩٠ دولار في اليوم (تعاذلات القوة الشرائية لعام ٢٠١١)، للفترة ١٩٩٠-٢٠١٣



المصدر: البنك الدولي (٢٠١٦).

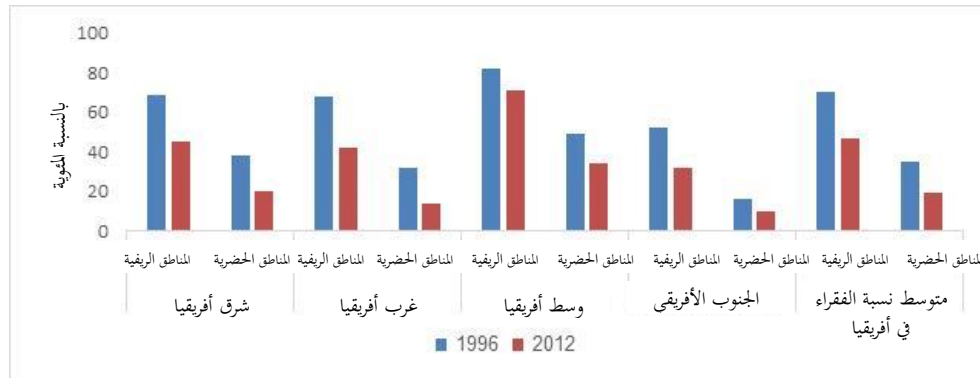
٤٤ - وفي أفريقيا، انخفض الفقر في كل مكان، وبمعدل أسرع في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية، باستثناء منطقة الجنوب الأفريقي، التي شهدت انخفاضاً أسرع قليلاً في الفقر الريفي خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٢ (الشكل ٩).

٤٥ - وفي الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢، زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة ٤٢ في المائة، إذ ارتفع من ٢٧٦ مليوناً إلى ٣٩١ مليوناً. ومع ذلك، يبدو أنه كان للنمو الاقتصادي، منذ عام ٢٠٠٢، أثر إيجابي، وإن كان بطيئاً، حيث ظل عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ثابتاً تقريباً، عند حوالي ٣٩٠ مليون نسمة. غير أن النسبة المئوية العالمية للفقراء الذين يعيشون في أفريقيا ارتفعت من أقل من ١٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٣. وهناك عوامل، من قبيل النمو السكاني السريع وبطء التحول الديمغرافي، وارتفاع مستوى التفاوت في البداية في المناطق الريفية مقابل المناطق الحضرية، وعدم المساواة بين الجنسين، هي المسؤولة عن التأثير المحدود للنمو الاقتصادي على أداء أفريقيا في الحد من الفقر^(٥).

(٥) ناقش هذا أيضاً شاندي: Chandy (2015).

الشكل ٩

اتجاهات الفقر في الأرياف والمدن في جميع أنحاء أفريقيا، ١٩٩٦ - ٢٠١٢



المصدر: الصياغة اقتبست من "بيغل وآخرون" (2016) (Beegle and others).

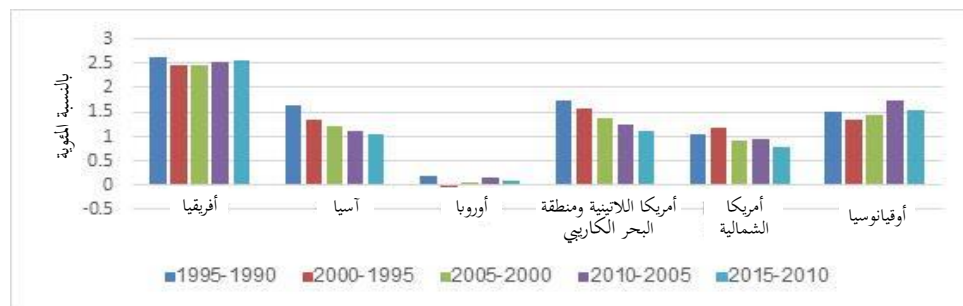
باء - الاتجاهات الديمغرافية

٤٦ - في حين شهد معظم العالم انخفاضا كبيرا في معدلات الوفيات والخصوبة، ومن ثم في معدلات النمو السكاني، لا تزال معدلات الوفيات والخصوبة ونمو السكان مرتفعة في أفريقيا. وقد بدأ العديد من الديموغرافيين يتحدثون عن "تباطؤ" في التحول الديمغرافي في القارة بدأ في منتصف التسعينات (Bongaarts, 2008; Goldstone and others, 2014).

٤٧ - وقد نما عدد سكان أفريقيا بمعدل متوسطه ٢,٦ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥، أي بأكثر من ضعف المتوسط العالمي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٦). وفي الفترة نفسها، حققت منطقتا آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انخفاضا سريعا في النمو السكاني السنوي. وليس معدل النمو السنوي للقارة هو الأعلى في العالم فحسب (الشكل ١٠)، منذ عام ١٩٩٥، بل إنه زاد قليلاً، من ٢,٤ في المائة إلى ٢,٦ في المائة.

الشكل ١٠

متوسط معدل النمو السنوي للسكان، ١٩٩٠-٢٠١٥



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٥).

٤٨ - إن متوسط معدل النمو السنوي للسكان هذا يخفي وراءه تباينات إقليمية شاسعة، إذ يرتفع متوسط النمو السنوي للسكان في ثلاث مناطق دون إقليمية (أكثر من ٢,٥ في المائة)، ويزداد في الجنوب الأفريقي، بينما ينخفض في شمال أفريقيا (الشكل ١١). وعلى وجه الخصوص، فقد زاد عدد سكان أنغولا، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، وغامبيا، والنيجر، وأوغندا، بنسبة تزيد عن ٣ في المائة سنوياً. ومن ناحية أخرى، ازداد عدد السكان في البلدان الجزرية الصغيرة، مثل كابو فيردي، وموريشيوس، وسيشيل، إلى جانب ليسوتو، والمغرب، وتونس، بنحو ١,٠ في المائة سنوياً خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠ (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ٢٠١٥ (أ)).

٤٩ - وعلى الرغم من تباطؤ معدل النمو السكاني الإجمالي، فإن عدد سكان أفريقيا سيواصل نموه نتيجة للزخم الحالي. ويمكن توزيع التغيرات المتوقعة في عدد السكان بمرور الوقت في العناصر التالية: الخصوبة والوفيات والهجرة وتأثير الزخم^(٦). وفي حالة أفريقيا، يشكل عنصر الخصوبة نحو ثلاثة أرباع الزيادة السكانية المتوقعة حتى عام ٢٠٥٠ (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ٢٠١٣).

الشكل ١١

متوسط النمو السنوي للسكان في جميع المناطق دون الإقليمية



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٥).

٥٠ - تنخفض معدلات الخصوبة في أفريقيا، ولكنها ليست سريعة بما فيه الكفاية، والفجوة في معدلات الخصوبة بين أفريقيا وبقية العالم كبيرة، ويُتوقع أن تظل كذلك. وقد انخفض مجموع معدل الخصوبة في أفريقيا من ٦ ولادات لكل امرأة في عام ١٩٩٠ إلى ٤,٤ ولادات لكل امرأة في عام ٢٠١٤ (البنك الدولي، ٢٠١٦)، مع وجود تباين في جميع المناطق دون الإقليمية. ومن بين البلدان المرتفعة فيها معدلات الخصوبة، والبالغ عددها ٢١ بلداً في العالم، والتي يزيد معدل الخصوبة فيها عن خمسة أطفال لكل امرأة، هناك ١٩ بلداً في أفريقيا. وهذه البلدان تمثل حوالي ثلثي سكان المنطقة. وتشير التوقعات إلى أن المنطقة، في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠، سوف تضم ١٤ بلداً من أصل ١٥ بلداً فيها أعلى معدلات خصوبة في العالم (Overseas Development Institute, 2016).

(٦) تخضع آثار الزخم للهيكلي العمري للسكان عند نقطة انطلاق التوقعات. وفي البلدان التي تمر بمرحلة تحول ديمغرافي، والتي يغلب فيها عنصر الشباب، سيستمر نمو السكان لأن معدل المواليد الناجم عن العدد الكبير للنساء اللاتي في الفئة العمرية الإنجابية سيتجاوز معدل الوفيات.

٥١ - والإنجاب المبكر مساهم رئيسي في الخصوبة وارتفاع النمو السكاني على السواء في المنطقة. وهو يحد كثيرا من إمكانيات مواصلة الفتيات تعليمهن ويقلل فرصهن في الحصول على التدريب والعمل. وعلى الرغم من أن معدل الخصوبة في هذه الفئة العمرية انخفض في معظم البلدان، فإن لدى أفريقيا أعلى مستوى في العالم في خصوبة المراهقين (نسبة الولادات لكل ١٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة)، حيث بلغت نسبتها ٩٨ ولادة لكل ١٠٠٠ امرأة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمعدل ٦٧ ولادة لكل ١٠٠٠ امرأة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٥ ب)). ويقترن هذا المعدل، وهو أعلى معدل للخصوبة لدى المراهقات في العالم، بأدنى معدل لالتحاق الإناث بالمدارس الثانوية. فإبقاء الفتيات في المدارس يؤخر الزواج والإنجاب. واحتمالات أن تصبح المراهقات أمهات تقل عندما يلتحقن بالمدارس الثانوية. وهذه السببية تعمل أيضا بالاتجاه المعاكس، ذلك أن احتمالات التحاق المراهقات بالمدارس الثانوية تقل عندما يصبحن أمهات.

جيم - هناك تفاوتات كبيرة نسبيا بين الجنسين في البلدان الأفريقية

٥٢ - يمكن أن يؤدي الحد من الفوارق بين الجنسين، وتعزيز فرص حصول المرأة على الفرص الاقتصادية، إلى تحقيق مكاسب إنتاجية واسعة، وتحسين النتائج الإنمائية أخرى، بما في ذلك تحسين التوقعات بالنسبة للجيل القادم. فعدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل يؤدي إلى فقدان فوائد بالنسبة للأفراد والأسر والمجتمع. ويترتب على ذلك آثار اقتصادية كبيرة، حيث تقدر الخسائر الاقتصادية السنوية الناجمة عن الفجوات القائمة بين الجنسين في قوة العمل بمبلغ ٦٠ بليون دولار في المنطقة الأفريقية (Bandara, 2015). وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز على العديد من الجبهات في القارة منذ عام ٢٠٠٠، كانت المكاسب متفاوتة بين البلدان والمناطق دون الإقليمية، ولا يزال عدم المساواة بين الجنسين يشكل تحديا إنمائيا رئيسيا في أفريقيا.

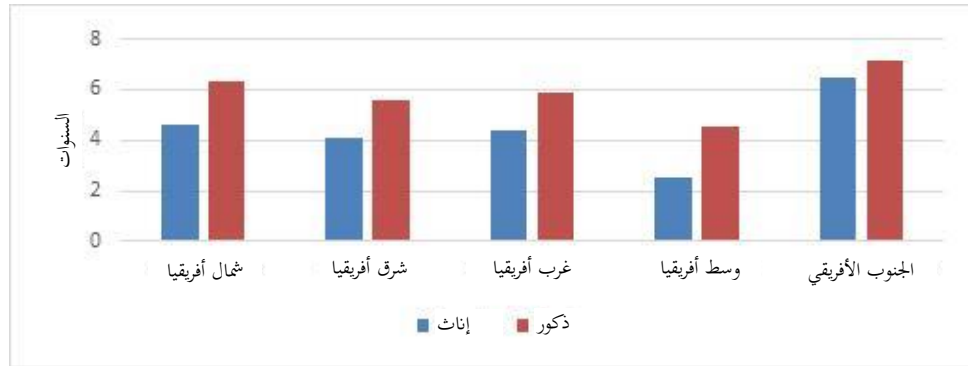
٥٣ - وتتجلى الفجوة بين الجنسين في مجال الحصول على التعليم. ففي المتوسط، تتلقى النساء في أفريقيا ٤,٣ سنوات من التعليم، مقارنة بالرجال الذين يحصلون على ٥,٧ سنوات. ومنطقة غرب أفريقيا هي الأسوأ حالاً في هذا الصدد، حيث تبلغ مدة ما تحصل عليه الفتيات من التعليم في المتوسط ٢,٥ سنة دراسية، أو أقل بمقدار عامين من مدة ما يحصل عليه الفتيان (الشكل ١٢). ويبلغ متوسط الفجوة بين الجنسين في متوسط سنوات الدراسة ما مقداره ١,٤ سنة، وإن كان التفاوت بين الجنسين في متوسط سنوات الدراسة، في الجزائر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، وليبيريا، وتوغو، يتراوح بين ٣ و ٣,٣ سنوات. وفي النيجر، تتلقى الفتيات في المتوسط أقل من سنة دراسية واحدة من التعليم. ويتفق هذا وكون أكثر من نصف الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والنيجر، ومالي، متزوجات (مصرف التنمية الأفريقي، ٢٠١٥)، وهو مما يحد على نحو خطير من فرصهن الوظيفية.

٥٤ - وقد ظلت الفجوات بين الجنسين في مجال التعليم تتضاءل، ولكن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى المرأة لا تزال متخلفة عنها لدى الرجل. وتسجل أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا) أدنى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب، والأرجح هو أن يكون الأولاد أقدر على القراءة والكتابة من الفتيات. ورغم التقدم الذي أحرز منذ عام ٢٠٠٠، فإن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين

الإناث والذكور في أفريقيا تبلغ ٨٠ إلى ١٠٠ فقط، وهي نسبة تقل كثيرا عن المتوسط العالمي البالغ ٩٠ إلى ١٠٠ (مصرف التنمية الأفريقي وآخرون، ٢٠١٦). ومن بين جميع القارات، توجد في أفريقيا أكبر فجوة في مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الفتيات (٧٥,٣ في المائة) والفتيان (٨١,٥ في المائة)، أي أن الفتيان أفضل حالا بنسبة ٦,٢ في المائة. ويعكس أداء المنطقة أوجه تفاوت خطيرة في فرص الحصول على التعليم الأساسي الجيد ومحو الأمية داخل البلدان.

الشكل ١٢

الفجوة بين الجنسين في متوسط سنوات الدراسة حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠١٤



المصدر: جمعت باستخدام بيانات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٥).

دال - يُتوقع أن تكون أفريقيا حضرية في الغالب بحلول عام ٢٠٥٠

٥٥ - أفريقيا هي أسرع مناطق العالم تحضرًا، وإن كانت نسبة سكان الحضر فيها هي الأقل. وما زال ما يقرب من ٦٠ في المائة من السكان في أفريقيا يعيشون في المناطق الريفية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف سكان أفريقيا، بحلول عام ٢٠٢٥، سيعيشون ويعملون في المناطق الحضرية، مقارنة بنسبة ١٤,٥ في المائة، في عام ١٩٥٠، و ٢٨ في المائة، في عام ١٩٨٠، و ٣٤ في المائة، في عام ١٩٩٠. وبحلول عام ٢٠٥٠، ستكون أفريقيا قارة حضرية في الغالب (موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٤).

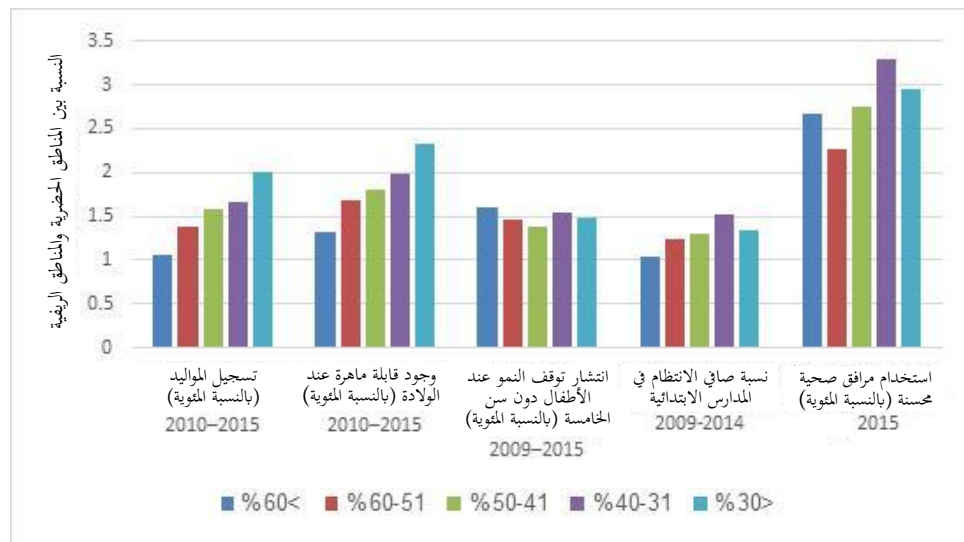
٥٦ - وقد بلغت تقديرات متوسط المعدل السنوي للنمو الحضري خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، ما نسبته ٣,٦ في المائة، وهو متوسط أعلى كثيرًا منه في المناطق الأخرى - ففي الصين بلغ المعدل ٢,٦ في المائة، وفي أمريكا اللاتينية ١,٦ في المائة، وفي أوروبا ٠,٤ في المائة. غير أن البلدان لا تشهد جميعها تحضرًا بنفس المعدل، فالمعدل أسرع في أقل المناطق تحضرًا.

٥٧ - والتوسع الحضري يعزز وفورات الحجم والتجمعات، التي يتضح أنها، من ناحيتها، تعزز النمو الاقتصادي (البنك الدولي، ٢٠٠٩). وفي كل بلدان العالم تقريبًا، يكون متوسط مستويات المعيشة في المناطق الحضرية أعلى من متوسط مستويات المعيشة في المناطق الريفية. وتظل هذه هي القاعدة بصرف النظر عن مستويات الدخل القومي، وعادة ما يتم الحفاظ عليها في جميع مراحل عملية التنمية، عندما تتحول البلدان من اقتصادات ريفية وزراعية في الغالب إلى اقتصادات أكثر تحضرًا، حيث توجد قطاعات صناعية وخدمية أكبر حجمًا. وفي أفريقيا، يختلف حجم فجوة الرفاه بين الريف والحضر اختلافًا كبيرًا عبر البلدان، مع وجود ثغرات أكبر في البلدان الأقل تحضرًا. وبالنسبة لمعظم البلدان، فإن متوسط

الاستهلاك في المناطق الحضرية يزيد مرتين أو ثلاث مرات عنه في المناطق الريفية. فهو يتراوح بين ١,٢ في مدغشقر وجمهورية تنزانيا المتحدة، إلى أكثر من ٢,٨ في أوغندا، و ٣,٥ في بوركينا فاسو. وبوجه عام، هناك ارتباط إيجابي قوي على نطاق القطاعات بين نسبة الاستهلاك في الحضر والريف ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Fritz and others, 2008).

الشكل ١٣

الفوارق بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في ما يتعلق بمختلف المؤشرات حسب مدى التحضر، ٢٠١٥-٢٠١٠



المصدر: جمعت باستخدام بيانات من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (٢٠١٦).

٥٨ - يقل التفاوت، في العادة، بين المناطق الحضرية و المناطق الريفية مع التحضر. ولكن التقارب محدود بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في الحصول على مصادر مياه الشرب المحسنة، حتى في البلدان ذات التحضر الشديد (الشكل ١٣). وفي البلدان الأقل تحضرا، حيث تبلغ حصة السكان الحضريين أقل من ٣٠ في المائة، فإن الحصول على مياه الشرب المحسنة في البلدات والمدن يزيد بنحو ٩ إلى ٢٩ نقطة مئوية عنه في المناطق الريفية. ومع ذلك، فإن البلدان التي ترتفع فيها مستويات التحضر في أفريقيا، مثل الكونغو وغابون، تظهر فرقا يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ نقطة مئوية، وهو ما يتناقض مع الاتجاه العالمي، حيث لا يوجد في البلدان ذات المستويات العالية من التحضر أي فرق بين المناطق الحضرية والريفية من حيث الحصول على الخدمات الأساسية.

سادسا - الخلاصة والآثار المترتبة على السياسات

٥٩ - لقد انخفض النمو القوي الذي شهدته أفريقيا على مدى السنوات، منذ عام ٢٠٠٠، بصورة ملحوظة، إذ انخفض إلى ١,٧ في المائة، وهو أدنى معدل منذ بداية القرن الحادي والعشرين. وأدى ضعف الأداء في الاقتصاد العالمي وبطء النمو في الصين، مقترنين بعقبات على الجهة الداخلية، إلى زعزعة الاستقرار في الأداء الاقتصادي للبلدان الأفريقية. فبطء النمو العالمي يعني انخفاض الطلب على

السلع والخدمات من أفريقيا، وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات، مما يشير إلى ضرورة وضع سياسات واستراتيجيات تدعم النمو بزيادة الاستهلاك والاستثمار والتجارة.

٦٠ - وتبين التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي أن اعتماد أفريقيا على صادرات السلع الأساسية ليس مستداما ليحقق النمو في القارة. فالتقلب في أسعار السلع الأساسية يجب أن يعالج باعتماد سياسات واستراتيجيات مالية معاكسة للتقلبات الدورية تدعم وتعزز التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية. وهذا التقلب يستدعي أيضا تحسين البيئة المواتية (التنظيمية والتنفيذية على السواء) ليتسنى للأنشطة التجارية وللبرامج الرامية أن تجتذب الاستثمار الأجنبي. ويشير الانخفاض في الطلب العالمي وأسعار السلع الأساسية إلى الحاجة إلى التنوع في الاقتصادات الأفريقية، وإلى بذل جهود ترمي إلى تعزيز إسهام السلع الأساسية في إضافة القيمة من خلال التصنيع القائم على السلع الأساسية، مما يؤدي إلى تحقيق تحول هيكلي في هذه الاقتصادات. ويُعتقد على نطاق واسع أن التنوع يحسن استقرار الاقتصاد الكلي ويحد من التقلبات، ويكفل مسار نمو أكثر موثوقية، بفتح منافذ للإنتاج في قطاعات جديدة، ويساعد في إعادة تخصيص الموارد لأنشطة أكثر إنتاجية.

٦١ - وهناك حاجة إلى بناء الهياكل الأساسية للقارة، لكفالة تحقيق إمدادات موثوقة من الطاقة، ومد شبكات نقل فعالة، وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير، مما يعزز الإنتاجية بقدر كبير، من حيث كفاءة الإنتاج والنمو على المدى البعيد، والقدرة على المنافسة في كثير من البلدان الأفريقية.

٦٢ - إن ضعف العملات المحلية وارتفاع فروق أسعار الفائدة على الديون السيادية، وزيادة التقلبات في تدفقات رأس المال من البلدان المتقدمة النمو والأسواق الناشئة، إلى جانب عدم الاستقرار في البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة، كل ذلك يعوق قدرة القارة على الاستفادة من التمويل في الأسواق الرأسمالية الدولية. ولذلك، فإن الحاجة إلى تمويل العجز في الهياكل الأساسية الأفريقية (باعتبار ذلك إحدى أولويات خطة التحول الهيكلي لأفريقيا) تجبر البلدان الأفريقية على استكشاف سبل مبتكرة للتمويل.

٦٣ - وقد استفادت المرأة من النمو في أفريقيا، وإن كان ذلك ببطء. وساعدت الزيادة الكبيرة في مجال توفير التعليم للجميع، على مدى العشرين عاما الماضية، على وصول جميع الأطفال إلى المدارس، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين تقريبا في مرحلة التعليم الابتدائي. وعلى الرغم من المكاسب العديدة، تظل حالة عدم المساواة تشكل أحد التحديات الإنمائية الرئيسية في أفريقيا. فينبغي أن يجمع واضعو السياسات بين برامج التنمية الطويلة الأجل، مثل توفير الهياكل الأساسية الاجتماعية وتحسين وضع المرأة، والتدخلات القصيرة الأجل، من قبيل تلبية الاحتياجات غير الملباة في مجالي تنظيم الأسرة وإذكاء الوعي. وعلاوة على ذلك، يتسع نطاق التحضر في أفريقيا، وعلى عكس الاتجاهات العالمية، لا يبدو أن التفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية في مستويات الرفاه والمعيشة آخذة في الانخفاض. ومن شأن الاستثمار في تنمية الروابط الاقتصادية بين الريف والحضر، بما في ذلك سلاسل القيمة التي تعالج المنتجات الزراعية، وغيرها من الموارد الطبيعية، أن تساعد على أن تسير التنمية الحضرية جنبا إلى جنب مع التنمية الريفية.

المراجع

- African Development Bank (2015). *African Development Report 2015. Growth, Poverty and Inequality Nexus: Overcoming Barriers to Sustainable Development*. Abidjan.
- _____ (2016). African Economic Outlook database. متاح على الموقع التالي: <http://www.africaneconomicoutlook.org/en/statistics>
- African Development Bank, Organization for Economic Cooperation and Development and United Nations Development Programme (2016). *African Economic Outlook 2016. Sustainable Cities and Structural Transformation*. Abidjan
- Bandara, Amarakoon (2015). The economic cost of gender gaps in effective labor: Africa's missing growth reserve. *Feminist Economics*, vol. 21, issue 2, 2015
- Beegle, Kathleen, and others (2016). *Poverty in a Rising Africa*. Washington DC: World Bank. متاح على الموقع التالي: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/22575>
- Bongaarts, John (2008). Fertility transitions in developing countries: progress or stagnation? *Studies in Family Planning*, vol. 39, No. 2, pp. 105-110
- Chandy, Laurence (2015). Why is the number of poor people in Africa increasing when Africa's economies are growing? متاح على الموقع التالي: <https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2015/05/04/why-is-the-number-of-poor-people-in-africa-increasing-when-africas-economies-are-growing/>
- Chuhan-Pole, Punam (2015). Falling commodity prices: headwinds for sub-Saharan Africa? *Africa's Pulse* 2015 (April), Washington, DC: World Bank <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/21736/9781464806155.pdf?sequence=5&isAllowed=y>
- Conference Board (2015). *Productivity Brief 2015. Global Productivity Growth Stuck in the Slow Lane with No Signs of Recovery in Sight*. متاح على الموقع التالي: <https://www.conference-board.org/retrievefile.cfm?filename=the-conference-board-2015-productivity-brief.pdf&type=subsite>
- _____ (2016). *The Demographic Profile of African Countries*. Addis Ababa. متاح على الموقع التالي: http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/demographic_profile_rev_april_2016.pdf
- Economist Intelligence Unit (2016). Data tool – Economist Intelligence Unit. الموقع التالي: www.eiu.com
- Fritz, Verena, Roy Katayama and Kenneth Simler (2008). *PREM Notes; No. 125. Breaking out of inequality traps: political economy considerations*. Washington, DC: World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/11137>
- Goldstone, Jack, Andrey Korotayev and Julia Zinkina (2014). Fertility stall and social-demographic risks of humanitarian disasters in tropical Africa, and means of their prevention. Presentation at the XVIII ISA World Congress of Sociology, Yokohama, 2014
- International Labour Organization (2016). *World Employment and Social Outlook: Trends 2016*. Geneva: International Labour Office. متاح على الموقع التالي: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_443480.pdf
- _____ (2015) *World Economic Outlook: Error! Hyperlink reference not valid. Adjusting to Lower Commodity Prices*. Washington, DC. متاح على الموقع التالي: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/pdf/text.pdf>

- _____ (2016a). *Fiscal Monitor: Debt – Use It Wisely*. Washington, DC
الموقع التالي: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fm/2016/02/pdf/fm1602.pdf>
- _____ (2016b). *World Economic Outlook, April 2016: Too Slow for Too Long*.
World Economic and Financial Surveys. Washington, DC
متاح على الموقع التالي: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/01/pdf/c1.pdf>
- McMillan, Margaret, Dani Rodrik and Íñigo Verduzco-Gallo (2014). Globalization, structural change, and productivity growth, with an update on Africa. *World Development*, vol. 63 (C), pp. 11-32
- Overseas Development Institute (2016). *Child Poverty, Inequality and Demography: Why Sub-Saharan Africa Matters for the Sustainable Development Goals*. London
الموقع التالي: <http://www.refworld.org/docid/57c440364.html>
- United Nations Children's Fund (2016). *The State of the World's Children: A Fair Chance for Every Child*. New York
متاح على الموقع التالي: https://www.unicef.org/publications/files/UNICEF_SOWC_2016.pdf
- United Nations Conference on Trade and Development (2015). *Key Statistics and Trends in International Trade*. Geneva
متاح على الموقع التالي: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditctab2015d1_en.pdf
- _____ (2016). UNCTADstat (data dissemination platform). Geneva
متاح على الموقع التالي: http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?IF_ActivePath=P,15912&sCS_ChosenLang=en
- United Nations Department of Economic and Social Affairs (2013). *Inequality Matters: Report on the World Social Situation 2013*. Sales No. 13.IV.2
متاح على الموقع التالي: <http://www.un.org/esa/socdev/documents/reports/InequalityMatters.pdf>
- _____ (2015). *World Population Prospects: The 2015 Revision, Key Findings and Advance Tables*. Working Paper No. ESA/P/WP.241. New York: Population Division, UNDESA
متاح على الموقع التالي: https://esa.un.org/unpd/wpp/publications/files/key_findings_wpp_2015.pdf
- _____ (2016). *World Economic Situation and Prospects as of Mid-2016*. Update to *World Economic Situation and Prospects 2016*. Sales No. E.16.II.C.2
- United Nations Development Programme (2015). *Human Development Report 2015: Work for Human Development*. New York
متاح على الموقع التالي: <http://report.hdr.undp.org/>
- United Nations Human Settlements Programme (2014). *The State of African Cities 2014: Re-Imagining Sustainable Urban Transitions*. Nairobi
[http://www.gwp.org/Global/ToolBox/References/The%20State%20of%20African%20Cities%202014_Re-imagining%20sustainable%20urban%20transitions%20\(UN-Habitat,%202014\).pdf](http://www.gwp.org/Global/ToolBox/References/The%20State%20of%20African%20Cities%202014_Re-imagining%20sustainable%20urban%20transitions%20(UN-Habitat,%202014).pdf)
- World Bank (2009). *World Development Report 2009: Reshaping Economic Geography*. Washington, DC
متاح على الموقع التالي: <http://documents.worldbank.org/curated/en/730971468139804495/pdf/437380REVISED01BLIC1097808213760720.pdf>
- _____ (2016) *World Development Indicators*. Washington, DC
متاح على الموقع التالي: <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>